الحوكمة في الشركات الجزائرية.

بعدإطلاق مدونة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمغرب في يناير 2008 والإرشادات الخاصة بأفضل ممارسات حوكمة الشركات بتونس في يونيه 2000 انضمت الجزائر إلى جيرانها في تبني الحوكمة الرشيدة للشركات, وقد جاء إصدار المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات في 11 مارس 2009 في الوقت المناسب تماما, فتطبيق قواعد حوكمة الشركات ستساعد في بناء الثقة المتبادلة مع القطاع المصرفي، في وقت تتزاي دفيه أهمية الحصول على رأسالمال، و تعزيز النمو الاقتصادي،الذي يعد حجر الزاوية في تخطي الأزمةالمالية العالمية، وتقليل تداعياتها, وإن غياب الحوكمة في نطاق الشركة ذاتها، يحد من إمكانات الابتكار و التطور, ولن يقوم رجال المصارف أو الشركاء أوالمستثمرو نبالاستثما رفيمشروعات ضعيفة الحوكمة ,ولذا فإن الالتزام بقانون حوكمة الشركات سيخلق موارد أكبر و يساعدعلى تنمية الأعمال.

وفي 31 مارس 2010 بالجزائر العاصمة عقد مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE ورشة عمل يوم كامل،بهدف وضع توصيات لتحسين مناخ الأعمال في البلاد, ضمت الورشة أصحاب المصلحة الرئيسيين بالقطاع الخاص الساعين للإصلاح الاقتصادي، بما في ذلك رؤساء جمعيات الأعمال الأكثر نشاطاً في البلاد، وناقش المشاركون عملية وضع أجندة إصلاحية، وكيفية تحديد المجالات الرئيسية محل الاهتمام، كما ركزت على المهارات الأساسية في مجال حشد التأييد، بما في ذلك تبادل الأفكار،والتخطيط الاستراتيجي، وبناء التحالفات، والاتصالات، بالإضافة إلى قضايا أخرى.

وبعد النتائج التي خلفها دليل حوكمةالشركات الجزائري الذي أطلق عام 2009 ،قامت مجموعة عمل حوكمة الشركات الجزائرية بإطلاق مركز "حوكمةالجزائر"Hawkamah El-Djazair فيأ كتوبر2010، بالجزائرالعاصمة ليكونب مثابة منبر لمساعدة الشركات الجزائريةعلى الالتزام بمواد الدليل، واعتماد أفضل ممارسات حوكمة الشركات الدولية ،ورفع الوعي الجماهيري بحوكمة الشركات , ويعتبر هذا المركز فرصة جديدة لمجتمع الأعمال لإظهار التزامه بتحسين البيئة الاقتصادية في البلاد ،وتحسين قيم الحوكمة الديمقراطية، بما فيها الشفافية ،والمساءلة،والمسؤولية.

وفي مايو2011في إطار سعي مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE لبناء القدرات التنظيمية لجمعيات الأعمال وتعزيز قدراتها على دفع عجلة الإصلاح في بيئة عملها على المستويين المحلي والوطني، نظم المركز تحت إشراف باميلا بيكروفتورشتي عمل إحداها بالجزائر العاصمة في الفترة من 22 إلى 24مايو لأعضاء 18 جمعية أعمال، والأخرى بمدينة وهران في الفترة من 25 إلى 29 لأعضاء 16 جمعية أعمال, أتاحت ورشتا العمل فرصة لممثلي جمعيات الأعمال لمناقشة التحديات التي تواجه جمعياتهم والقطاع الخاص في الجزائر.

. انضمام الجزائر إلى ركب حوكمة الشركات

لم تكن قضية الحوكمة بشكل عام مطروحة للنقاش في الجزائر، إلا أنه بعد إلحاح المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بات من الضرورة بمكان تبني مبادئ الحوكمة سواء على المستوى الكلي في إدارة الاقتصاد أو على المستوى الجزئي في إدارة المؤسسات. هذا ما دفع بالدولة إلى تكوين لجنة سميت لجنة الحكم الراشد، وإن كان تأسيس هذه اللجنة موجها بشكل خاص لإرضاء أطراف خارجية.

ويمكن أن نستنتج بعض المؤشرات الدالة بإدخال مبادئ الحوكمة في إدارة المؤسسات الجزائرية، والتي يمكن رصدها من خلال ما يلي:

- سعي الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي والانتقال إلى اقتصاد السوق، جعلها تخضع لالتزامات الانضمام للمنظمات الدولية والتجمعات الإقليمية التي تقوم على الشفافية وتعزيز التنافسية وزيادة تحرير الاقتصاد، من خلال تقليص حجم الدولة والشروع في خوصصة القطاع العام وإزالة القيود أمام تكوين مؤسسات القطاع الخاص.
- مراجعة المنظومة المصرفية وإصلاحها من جهة، وإنشاء سوق مالية تمكن من طرح بدائل تمويلية مباشرة وتبسيط النظام الضريبي والتحكم في مؤشرات الاقتصاد الكلي من جهة أخرى.
- اعتماد نظام محاسبي ومالي جديد وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، والانطلاق في تطبيقه على كافة المؤسسات والقطاعات منذ 2010. إلا أن تطبيق هذا النظام يبقى محدود الفعالية في ظل وجود قطاع مواز ضخم يتجاوز 13 % من الناتج المحلي الخام.

وفي إطار تعزيز الشفافية تم إلزام الشركات ذات المسؤولية المحدودة (وهي النوع الغالب في الجزائر)، على اعتماد مراجع حسابات خارجي يعمل وفق مدونة للسلوك والأخلاقيات، بعدما كان هذا الإلزام خاصا بشركات المساهمة فقط.

كما يقضي القانون بنشر النتائج المحاسبية إجباريا، إلا أن المعلومات المتاحة للجمهور عمليا هي تلك المعلومات المنشورة في محاضر الجمعيات العمومية للمؤسسات، ولا تمثل هذه المعلومات إلا جزءا ضئيلا مما يجري في الواقع، وهذا من شأنه أن يفاقم من عدم تماثل المعلومات بين المساهمين وباقي أصحاب المصالح في المؤسسات.

- مراجعة القانون التجاري بشكل يوضح كيفية إسناد وتوزيع المسؤوليات داخل المؤسسات: عادة ما تقع إدارة مجموعة من المؤسسات على عاتق رئيس مدير عام، ما يجعل هذا الأسلوب قليل الفعالية فيما يتعلق بالمراقبة والمساءلة، لأن النصوص القانونية تقضي بأن يراقب مجلس الإدارة المدير العام.

صحيح أن عملية الإصلاح الاقتصادي مرت بعدة مراحل، وهي ليست مجرد إجراءات فقط، وإنما هي عبارة عن منظومة من التغيرات الذهنية والسلوكية، هذا ما يتطلب إيجاد طبقة جديدة من المسيرين تتحلى بالمبادرة والمخاطرة والتأهيل الكافي لنجاح أي إصلاح.